صناعة الثروة تنتقل من المادة إلى الفكر

مدير عام «ويبو»:
لبنان لديه كنز تنقصه الحماية

أن تملك، يعني حصولك على الحق الحصري في الإحتفاظ بشيء ما والتمتّع به ووهبه أو التخلص منه، لكن عندما تتعلق الملكية بالفكر فإن للمسألة حسابات أخرى. ومع أن الملكية الفكرية هي من أقدم الملكيات في التاريخ، إلا أنها من الملكيات الضعيفة التي تحتاج إلى من يحميها ويصونها. وهنا بالتحديد يقع جوهر أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو Wipo).

"الإقتصاد والأعمال" التقت المدير العام لهذه المنظمة فرانسيس غري، الذي زار بيروت مؤخراً حيث شارك في أعمال مؤتمر حول الملكية الفكرية والتقى رئيس الحكومة المكلّف بتصريف الأعمال فؤاد السنيورة، إضافة الى عدد من الوزراء والمتخصصين في قضايا الملكية الفكرية.

فرانسيس غري

تركّز لقاء "**الإقتصاد والأعمال**" مع **غري** حول ثلاث قضايا: مراكز صناعة الثروة وعلاقتها بالملكية الفكرية، ودور الملكية الفكرية في دعم دور لبنان واقتصاده، وأهم التطورات التي تشهدها الملكية الفكرية حول العالم. وهنا اللقاء:

سيطرة الملكية الفكرية

بدأ **غري** حديثه بالإشارة إلى أن محور عملية "خلق الثروة" حول العالم يشهد انتقالاً من رأس المال المادي إلى رأس المال الفكري "وهذه ظاهرة في غاية الأهمية بدأت بالإنتشار منذ فترة وهي تسجّل تزايداً متواصلاً. وكما سيطرت الملكية المادية على رأس المال المادي، فإننا اليوم نرى سيطرة للملكية الفكرية على رأس المال الفكري".

ولهذا السبب نرى تقديراً وإحتراماً متزايدين للملكية الفكرية خصوصاً على المستوى الإقتصادي، ولهذا أيضاً نعيش اليوم مرحلة ما يسمى بـ"إقتصاد المعرفة". إحدى النتائج البارزة لهذه التغيّرات التي نشهدها بحسب **غري**، هو ارتفاع الطلب على التسجيل في مجال الملكية الفكرية حول العالم. "وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب الى حدوث "إختناقات" في مكاتب تسجيل حقوق الملكية الفكرية في مناطق عديدة من العالم. واليوم يوجد في مكاتب التسجيل حول العالم نحو 4.2 ملايين طلب تسجيل غير منجز، وهذا أمر ينبغي التعامل معه بمنتهى الجدّية لمواكبة التغيّرات الحاصلة".

الإبداع الضائع

وعن زيارته الى لبنان قال **غري** أنه حظي بالفرصة للخوض في الكثير من النقاشات كما كانت له زيارة "ممتازة" الى رئيس الوزراء الذي تحدث عن لبنان وعن كونه من البلدان التي قام اقتصادها على المعرفة. وأبدى اعتقاده أن لبنان يتمتع بقطاع إبداعي ناشط. وهذا القطاع مسؤول عن نحو 4.75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوظف نحو 4.5 في المئة من إجمالي الموظفين في البلد. وأضاف: "إن هذا القطاع يضم الشركات التي تنتج الموسيقى والمحطات الإذاعية والشركات المتخصصة في الأخبار والتلفزيون وسائر شركات الإنتاج السمعي – البصري، ومن المهم جداً لهذا القطاع ولكي يحافظ على قيمته ونموّه، اللحاق بالتطورات المعلوماتية والتلاؤم مع الوسط الرقمي كلياً". وأضاف: "لا أعتقد أننا نحتاج إلى التذكير أن الملكية الفكرية تحافظ على مصالح هذا القطاع ومصلحة البلد عموماً. ومن المعروف أيضاً أن الشركات اللبنانية منخرطة في أعمال "الفرانشايز" وهي تحتاج الى الملكية الفكرية لكي تحافظ على حقوقها ونموّها وازدهارها. كما أن لبنان من البلاد التي تملك تاريخاً ثقافياً حافلاً ومن مصلحته المحافظة على ما يمكن تسميته "التعبير الثقافي التقليدي" أو "الفولكلور" وتسجيل كل مميزاته لحفظه ونقله عبر الأجيال".

أما عن مستوى التعاون من جانب الحكومات في المنطقة فيقول **غري**:"إن ثمة تزايداً ملحوظاً والحكومات تقتنع تدريجياً بأهمية التعامل بجدية مع موضوع الملكية الفكرية. ولدينا في لبنان مستوى تعاون جيد جداً مع الحكومة، ونتمنى أن نكثّف التعاون الحاصل". وقال: "من النقاط التي تثيرها حكومات المنطقة معنا هي قضية اللغة، وهذا أمر محق. ونحن كمنظّمة علينا أن نزوّد المنطقة بنسبة أكبر من المواد والمنشورات الصادرة باللغة العربية، وسنفعل ذلك في المستقبل".

الغزو التكنولوجي

وحول التطورات الرئيسية الحاصلة في مجال الملكية الفكرية حول العالم قال **غري**: "بعض التطورات المهمة التي نرصدها حالياً تقع ضمن التغيّرات الجيو – سياسية العالمية وخصوصاً في مجال التكنولوجيا. وفي الجزء الشرقي من آسيا نرى ثلاثة بلدان تمرّ بتغيّرات إقتصادية متزامنة مع زيادة الطلب على تسجيل حقوق الملكية. هذه البلدان هي الصين، اليابان وجمهورية كوريا. وبشكل أقل الهند التي تملك إقتصاداً يقوم على الخدمات والبرامج المعلوماتية والأفلام والموسيقى، وتستثمر هذه البلدان في مجالات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية - سويسرا

متعلقة بالعلوم وتدعم العلماء وتقوم بتطوير التطبيقات التكنولوجية، إلا أنها تأتي بعد البلدان الثلاثة المذكورة. وينبغي التوقف ملياً عند رقم ملفت، فالصين واليابان وجمهورية كوريا مسؤولية مجتمعة عن نحو 25 في المئة من الإنتاج العالمي التكنولوجي. وهذه النتيجة الإيجابية حققتها البلدان الثلاثة على الرغم من عائق اللغة بينها وبين بلدان العالم".

التطور الآخر المهم في مجال الملكية الفكرية حول العالم بحسب **غري** هو "الهجرة الكبيرة التي بدأها المحتوى من وسطه الورقي والتسجيلي الكلاسيكي إلى الإنترنت، وهذا الأمر يشكل تحدياً لا سابق له في مجال الملكية. وهذا المحتوى هو مثل الموسيقى والأفلام ومؤخراً الكتب الرقمية ومكتبات الآداب الرقمية والنصوص الإخبارية التي تتعرّض للتغيير والتعديل وإعادة النشر. وهذه الهجرة تطاول أنواعاً أخرى مختلفة من المحتوى، بمعنى آخر إنها تطاول كل ما يمكن أن ينتجه العقل البشري ويمكن ترحيله إلى الوسط الرقمي". ويضيف: "خذ مثلاً مسألة "جامعي المحتوى" الذين يعيدون النشر بطرق مختلفة، هؤلاء لا يتكبدون التكاليف على المواد المُعاد نشرها، وببساطة يمكنهم إنشاء موقع على الإنترنت لكي يستخدموه في إعادة نشر المواد التي يجمعونها والتي قد تكون أخباراً ومقالات. ويستفيد هؤلاء من المحتوى الرقمي بنشر الإعلانات في مواقعهم التي تجذب القراء – المستهلكين، وهم لا يتكلفون مثلاً أية أعباء مالية لتوظيف صحافيين أو مراسلين".

ويضيف: "التطور الآخر الذي يدفع إلى الواجهة مشكلة جديدة أمام الملكية الفكرية هو القاعدة التكنولوجية التي باتت المجتمعات والإقتصادات العالمية تُبنى عليها.ملكية الحق في المجال المعرفي هي مسألة غير متفق عليها بعد أو على الأقل خاضعة للنقاش، وباتت تجتذب الكثير من الإنتباه حول العالم. وهذا الأمر ناتج عن أسباب سياسية. فالملكية الفكرية ذات الصلة بالدواء مثلاً لها ارتباطات حساسة بالمجالين السياسي والاقتصادي والمُلاحظ أن هذه النوعيات من الملكية باتت تجتذب إهتماماً أكثر مما كانت تجتذب في الماضي. وقد يكون للتطور الحاصل في "مجتمعات الإنترنت" Internet Communities علاقة بالاهتمام الموجّه إلى موضوع الملكية الفكرية، ذلك أنها تنشر الأخبار بأسلوب سريع ما يحقق المعرفة بمواضيع إجتماعية متنوعة أسرع من الوسائل الإعلامية الأخرى الكلاسيكية. ومستقبلاً ستنتشر الأخبار المتعلقة بالموضوع بشكل أسرع نتيجة ارتفاع عدد كل من مستخدمي الانترنت وحملة النقّال حول العالم".

محنة الأرقام

ويقول **غري**: "لمعرفة حقيقة الأوضاع المتعلقة بالملكية الفكرية يجب أن نحصل على الأرقام والإحصاءات الصحيحة، لذا نفتش ونلجأ الى الحكومات والقطاع الخاص سعياً خلف رقم أو إحصائيات حديثة. لكن الأرقام دائماً أقل مما نريد. لذا قمنا بمبادرة تتضمن برنامجاً خاصاً بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية وتتيح دعم الأتمتة والتحديث في مكاتب المؤسسات العامة. واليوم ندعم عدداً كبيراً من المؤسسات في البلدان العربية لتحديث أساليب عملها ونعتقد أن هذا البرنامج يستطيع دعم قضية الإحصاءات والأرقام عموماً. والوصول الى الأرقام مهم جداً خصوصاً أنه يساعد على القياس. أيضاً تقدّم الإحصاءات والأرقام معلومات قيّمة لصانعي السياسات، ومن خلالها يستطيعون تحديد القرارات الأكثر دقة والأكثر ملاءمة للتطورات في مجال الملكية الفكرية كما في سائر الشؤون الإقتصادية. مثلاً إذا كان لدى بلد ما نظام احصاءات ملائم يمكن لصانعي السياسات فيه معرفة أي من التكنولوجيات تدخل البلد حالياً وأي منها تخرج من البلد، كما يستطيعون معرفة أي من التكنولوجيات الأجنبية تنافس التكنولوجيات الوطنية. كما سيتمكن صانعو السياسات من معرفة أي من المجالات ينبغي توجيه القطاع الخاص اليها للإستثمار. خذ مثلاً طلبات حقوق الملكية الفكرية الخاصة باللقاحات، إن مجرد معرفة عددها ومجالاتها ومنشئها تساعد البلدان على معرفة ما يعينها على تطوير قطاعاتها. على سبيل المثال تستطيع اليوم أن تعرف من خلال طلبات حقوق الملكية الفكرية والملكيات المسجّلة في مجال الدواء من هم الذين يعملون على تحضير لقاحات خاصة بـ H1N1 حالياً وغيرها من اللقاحات وأين يعملون عليها".

ويختم غري: "لقد وضعت أهداف ستراتيجية قبل إستلامي مهامي، وبالفعل حققنا بعض الإنجازات ويبقى البعض الآخر قيد التنفيذ. لقد أسّسنا قاعدة معلومات للمنشورات العالمية والتكنولوجية وتعاونا مع الناشرين. كذلك حصلنا على تفويض للعمل على ملف "المعرفة التقليدية" و"التعبير الثقافي التقليدي" (الفولكلور). أما ما يجب أن نفعله هو مراجعة وتعزيز وتحسين برامجنا الخاصة بالمساعدة التقنية التي نوجهها عادة للبلدان النامية، كما علينا أن نصل الى الجميع ونتمكن من إستخدام التكنولوجيا كلياً في أعمالنا من دون أن ننسى أنه يجب علينا العمل أحياناً مع فئة من البلدان التي لا تستخدم التكنولوجيا في أحدث أدواتها".

إياد ديراني

4.2 ملايين طلب تسجيل ملكية فكرية غير منجز في العالم

الصين، اليابان وكوريا الجنوبية يتصدرون قائمة تسجيل الملكية الفكرية